الدلالة
Semantics

محمد عبد المطلب *
mmotaleb2009@yahoo.com

الملخَّص:

تتناول هذه الدراسة علم الدلالة، والحديث عن مبحث الدلالة يقتضي التعرض لما أُطلق عليها من أسماء، وهي في معظمها تنصرف إلى العلم الذي يدرس المعنى في جوانبه المختلفة، والشروط التي يجب توفرها لبروز المعنى الحقيقي، وعلى هذا يكون موضوع علم الدلالة كلّ شيء يعبّر عن العلامة أو الرمز، ولا شك أن أبرز تطور في الدراسة اللغوية للدلالة كان ظهور علم الدلالة التوليدي، والذي به اكتملت حلقة الدائرة التي استوعبت الدراسة النصية، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن فصل الدلالة عن بعض العلوم المساعدة كالدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية.

وترتبط الدلالة بما يمكن أن نسميه نظرية التوصيل، والتي تقتضي وجود جهاز ثلاثي هو المتكلم والمُتلقي والحدث اللغوي، ثم يُضاف إلى ذلك الرمز اللغوي بأبعاده الدلالية، حيث يقوم بإحضار صورة المخزون اللغوي إلى مجال التخاطب.

ويمكن اعتبار نظرية النظم أكبر جهد بُذل في العربية لإدخال النحو إلى مجال الدلالة، واعتبارها وسيلة فعالة في نقل المعنى من المتكلم إلى المتلقي، وخاصة في مجال الإبداع الأدبي، وقد هيأ المجال العلمي لعبد القاهر – آنذاك – أن يقدم نظريته بما فيها من اتصال بالكلام النفسي والكلام المنطوق من ناحية، وبما فيها من اتصال بالدراسات النحوية من ناحية أخرى.

* أستاذ البلاغة والنقد الأدبي – كلية الآداب – جامعة عين شمس.

بالمثل أيضًا ظهرت في الغرب نزعة نحوية ترجمتها "تشومسكي"، حيث يرفض المنهج الوصفي الذي لا يتحرك إلا على السطح اللغوي، واهتم بالمظهر الإبداعي للغة من خلال الاستعمال بما يعني أن طبيعة المتكلم تملك نوعًا من النحو التوليدي الذي يجيء لها امتلاك لغتها الخاصة.

الكلمات المفتاحية: علم الدلالة، نظرية النظم، عبد القاهر الجرجاني، تشومسكي، النحو التوليدي.

Abstract:

This study investigates semantics. It considers semantics as one of the labels for the same science – science about meaning in its numerous forms and about the preconditions of genuine meaning. Thus, the subject matter of semantics includes everything that has meaning or that serves as a sign or symbol. Indeed, one of the major advances in the linguistic investigation of semantics has been the development of generative semantics which brought matters full circle as far as the textual analysis is concerned. It is important to note that semantics cannot be separated from several auxiliary sciences such as phonological, morphological, syntactic, and lexicographical studies.

Semantics is closely linked to what may be termed the theory of communication, which requires a tripartite system: the speaker, the listener, and the linguistic event. To this is added the linguistic symbol in its semantic dimensions, whereby it activates the mental image of the linguistic repository within the field of discourse.

The theory of *naẓm* (structural arrangement) can be regarded as the most significant effort made in the Arabic tradition to integrate syntax into the field of semantics and to consider it an effective means of transmitting meaning from speaker to listener—especially within the realm of literary creativity. The scientific environment of that time enabled ʻAbd al-Qāhir to present his theory, drawing upon both the psychological and spoken dimensions of speech on one hand, and syntactic studies on the other.

Similarly, a syntactic inclination emerged in the West, represented by Chomsky, who rejected the descriptive approach that remains confined to surface linguistic structures. Instead, he focused on the creative aspect of language as expressed in use, implying that the nature of the speaker possesses a kind of generative grammar through which the individual attains mastery of their own unique linguistic system.

Keywords: Semantics, Naẓm Theory, ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī, Chomsky, Generative Grammar.

(1)

لقد أطلقت عدة مسميات على علم الدلالة حيث يسميه البعض علم المعنى، ويسميه البعض (السيمانتيك)، أي العلم الذي يدرس المعنى في جوانبه المختلفة، والشروط التي يجب أن تتوفر لبروز المعنى الحقيقي. وعلى هذا يكون "موضوع علم الدلالة أي شيء، أو أي كل شيء يقوم بدور العلامة أو الرمز. وهذه العلامات أو الرموز قد تكون علامات على الطريق، وقد تكون إشارة باليد أو إيحاء بالرأس، كما قد تكون كلمات وجملًا، وبعبارة أخرى قد تكون علامات أو رموزًا غير لغوية تحمل معنى، كما قد تكون علامات أو رموزًا لغوية."[1]

ويمكن تلخيص أبرز التطورات التي عكستها الخمسون سنة الماضية في الدراسات التاريخية لعلم الدلالة في الآتي:

١ – تطبيق مبادئ البنيوية على الحقول الدلالية .

٢ – استهلاك مبدأ أن دراسة تاريخ المعجم اللغوي لا تتم بشكل مستقل عن دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمتكلمين للغة.

٣ – الاهتمام باللهجات وتطورها التاريخي، وأن هذا التطور متساند مع التطور اللغوي عامة.[2]

ويبدو أن أكبر تطور حدث في الدراسة اللغوية الدلالية هي ظهور علم الدلالة التوليدي، وذلك أن تشومسكي بعد أن حاول إقامة نظرية غير دلالية عن البنية النحوية تراجع وعدل موقفه وقال بالتفسير الدلالي وربطه بالنحو وقواعده .

والملاحظ أنه يمكن أن ندخل إلى المعنى – سواء كان نحويًا أو غير نحوي – من طريقين متباينين، إذ من الممكن تحليل الكلمة بطريقة سلوكية كما فعل (شارلز موريس)، كما أنه من الممكن أن يكون هذا التحليل عن طريق الحركة العقلية التي تشير إلى كثير من الأشياء القابلة للتأمل كما فعل (شارلز ستيفنسون) في كتابه عن الأخلاق واللغة. وقد

جرت العادة على التمييز بين أنماط من المعاني حسب رد الفعل الناجم عنها، وعليه يكون من الممكن أن نميز بين (المعنى الانفعالي) و(المعنى المدرك) وهذا المعنى المدرك يسمى أحيانًا (المعنى الوصفي)، وأحيانًا أخرى (المعنى الإشاري) كما أطلق عليه ريتشاردز وأوجدن في كتابهما (معنى المعنى).

والمعنى الانفعالي هو المعنى الذي تكون فيه استجابة المستمع، أو دافع المتكلم سلسلة من الانفعالات بينما المعنى المدرك هو المعنى الذي تكون فيه الاستجابات والدوافع حالات مدركة، أو عمليات محدودة مثل الافتراض والشك، والاعتقاد والتفكير، وقد نقابل أيضًا كلمة (المعنى التصوري) أي الرمز الذي يشير صورًا في المجتمع .

وترجع أهمية التمييز بين المعنى الانفعالي للكلمات ومعناها المدرك إلى العلاقة بين المعنيين أي بين انفعالين مختلفين فلا شك إذن أن هناك علاقة وثيقة بين نوعين من المعاني وخاصة في الشعر، إذ أن تأثيره الانفعالي يعتمد إلى حد كبير على معناه المدرك .

ويتضمن المعنى المدرك :

1 – العلاقة بين الكلمة وما تشير إليه .

2 – العلاقة بين الكلمة وبعض الخواص.

ومن الطبيعي بالنسبة للشعر أن نميز بين مستويين للمعنى الحرفي للكلمة، فكل كلمة لها بعض الخواص عند استخدامها، وعليه يتحدد معناها المعجمي، فكلمة (رجل) مثلًا تشير إلى جميع الخواص المرتبطة بجنس الرجال.

وترتبط بعض الكلمات ببعض الخواص الجانبية بحيث تتوارد هذه الخواص عند النطق بالكلمة، فالحديث عن (الكلب) يمتد إلى الإحساس بالوفاء بالرغم من أن هذا . الامتداد لا يدخل في المعنى المعجمي للكلمة، وتعتبر هذه الخواص الملتصقة بالكلمة

(مدلولاً) لها، أي تكون جزءًا من معناها الإضافي ويمكن القول إن اللغة لها أربعة أنواع 1 من المعاني هي المعنى الحرفي، والإحساس، واللهجة، والهدف.

أ – **المعنى الحرفي:** يأتي مع استخدام اللغة في نقل معنى محدد، أي لجذب انتباه السامع إلى بعض الحقائق، أو إثارة بعض الأفكار في عقله.

ب – **الإحساس:** تستخدم اللغة في التعبير عن إحساسات، أي إثارة الإحساس ليشعر المستمع بالحقائق المشار إليها .

جـ – **اللهجة:** فتتلون اللغة بلهجة معينة تترجم اتجاه المتكلم نحو المستمع فيختار المتكلم كلماته ويرتبها وينطقها حسب علاقته بالمستمع .

د – **الهدف:** تستخدم اللغة لنقل هدف المتكلم أي التأثير في المستمع، عن طريق نقل بعض الأفكار أو بعض الإحساسات.[3]

ولا يمكن فصل المعنى أو الدلالة عن بعض العلوم المساعدة، فلكي يحدد الشخص معنى الحدث الكلامي لا بد أن يعرض للجوانب التالية :

أ – ملاحظة الجانب الصوتي الذي قد يؤثر على المعنى مثل وضع صوت مكان آخر، ومثل التنغيم والنبر .

ب – دراسة التركيب الصرفي للكلمة وبيان المعنى الذي تؤديه صيغتها، فلا يكفي لبيان معنى (استغفر) بيان معناها المعجمي المرتبط بمادتها اللغوية (غ ف ر)، بل لا بد أن ينضم إلى ذلك معنى الصيغة وهي هنا وزن (استفعل) أو الألف والسين والتاء التي تدل على الطلب .

جـ – مراعاة الجانب النحوي، أو الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤد تغيير مكان الكلمات في الجملة إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك: طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب .

د – بيان المعاني المفردة للكلمات، أي المعنى المعجمي، ومن الممكن أن يوجد المعنى المعجمي دون المعنى النحوي، وكذلك العكس .

هـ – دراسة التعبيرات التي لا يكشف معناها بمجرد تفسير كل كلمة من كلماتها، والتي لا يمكن ترجمتها حرفيًا من لغة إلى لغة.[4]

ودلالة الألفاظ فرع من فروع علم العلامات الذي يدور حول معاني الأشياء، وقد نالت مدلولات الألفاظ أهمية كبرى منذ أن نشر أوجدن دريتشاردز كتابها معنى المعنى.

وقد استخدمت كلمة (مدلولات الألفاظ) للإشارة إلى الأبحاث التاريخية في التغيرات التي تحدث في معاني الكلمات أي علم (مدلولات الألفاظ ثم تغير هذا المصطلح فيها بعد وأصبح دراسة العلاقة بين الكلمات والأشياء، ثم امتد ليكون دراسة للعلاقات الخاصة باللغة والفكر والسلوك، أي كيفية تأثر السلوك الإنساني بالكلمات سواء أكانت منطوقة أم مجرد أفكار.

وقد حلل اللغويون المحدثون الأصوات الكامنة على أنها عناصر أولى ذات دلالة، كما كان بإمكانهم أن يحللوا الوحدات الصوتية المعنوية الأولى، والوحدات النحوية، فالجملة – مثلًا – توصف فقط بأنها نطق مقصور على غرض معين، فهي طراز لترتيب الكلام، وفيهما عدا موضوع الوحدات الصوتية المعنوية الأولى ماتزال اللغويات الوظيفية الحديثة غير متطورة بالمقارنة إلى غيرها وكثير من المشكلات التي تواجهنا في هذا المضمار ليست صعبة على الحل لأنها ليست جديدة كل الجدة، بل ربما كانت صياغة حديثة لقضايا،قديمة فتحليل العمل الأدبي ذي الطبيعة الفنية يواجه مشكلات متعددة في حقول وحدات المعنى وتصنيفها النوعي لأغراض جمالية.[5]

(2)

إن الدلالة ترتبط بما يمكن أن نسميه نظرية (التوصيل) والتي تقتضي وجود جهاز ثلاثي هو المتكلم الذي يصدر منه الكلام والمتلقي قارئًا أو سامعًا، ثم الحدث اللغوي الذي يتعلق بالحقائق المطروحة في مجال التخاطب ويضاف إلى ذلك الرمز اللغوي بأبعاده الدلالية حيث يقوم بمهمة إحضار صورة المخزون اللغوي إلى مجال التخاطب. وكل هذه المظاهر توحي بأن الذات المتكلمة تخترع لغتها الخاصة بها – برغم أن المخزون له ارتباطاته الوضعية – لكن طبيعة التركيب تعطي عطاء دلاليًا متجددًا من خلال التكوينات المتنوعة للعلاقات القائمة بين المفردات .

ولا شك أن الموقف الإيصالي يقوم على عناصر متعددة، لكنها تلاقي فيما بينها في وحدة تعبيرية يؤدي إدراكها إلى إمكانية تحليلها وكشف نظامها، ومن ثم إلى إدراك دلالتها الجمالية .

وغالبية الإدراك النقدي اعتمدت حكم العقل حال إطلاق اللسان، ذلك أن الدلالة لا تتأتى إلا بعد أن يفرغ المتكلم من كلامه ووضعه في قالب الإفادة تحاشيًا عن وصمه بصفة اللغو، وهذه الإفادة ترتبط بالمتلقي، إدراكيًا، كما أنها تنبع من المتكلم قصدًا وحكمًا .

وحقيقة الكلام الإخباري تقوم أساسًا على عملية (الإسناد)، فإذا كان المتلقي خالي الذهن عمل يلقى إليه ليستحضر عملية الإسناد على وجه الثبوت أو الانتفاء، كفاه في ذلك مجرد الحكم دون حاجة إلى مؤكدات وهذا النوع من الأسلوب يسمى (ابتدائيًا).

وإذا كان المتلقي في حالة تحير بالنسبة لطرفي الإسناد فمن الضروري أن تحتوي الصياغة على عناصر تعبيرية تعمل على إزالة هذا التحير كإدخال إحدى وسائل التوكيد مثلًا، ويسمى هذا الأسلوب (طلبيًا).

أما إذا كان المتلقي حاكمًا بخلاف دلالة الإسناد، استوجب تأكيد الكلام بحسب ما عند المتلقي من إنكار، ويسمى هذا الأسلوب (إنكاريًّا).[6]

وقد يقتضي المقام تنزيل المتلقي على غير هذه الحالات الإدراكية الثلاث، فقد يعامل المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها معاملة خالي الذهن لاعتبارات دلالية .

وهذه الدلالات الوضعية قد لا تكفي في مجال تعدد أشكال الصياغة للمعنى الواحد بالوضوح والخفاء، والزيادة والنقصان؛ لأننا لو قصدنا إنشاء صورة تشبيهية وقلنا: (خد يشبه الورد) امتنع أن يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو النقص؛ لأننا لو أقمنا مقام كل كلمة ما يرادفها، فالسامع إن كان عالمًا بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من سابقتها من غير تفاوت، وإلا لم يفهم شيئًا أصلًا[7] .

وإنما تتأتى المغايرة في الدلالات العقلية التي تحتمل تعلق الأمور بعضها ببعض، على عكس الدلالات الوضعية التي لا تحتمل تحركًا أو اهتزازًا.

واللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم هذا الوضع سميت دلالتها دلالة المطابقة، ومتى كان لهذا المفهوم الأصلي تعلق بمفهوم آخر أمكن أن تدل عليه بوساطة ذلك التعلق بحكم العقل، سواء كان هذا المفهوم الآخر داخلًا في مفهومها الأصلي (كالسقف) مثلًا في مفهوم (البيت)، ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية أيضًا، وليس من المحتم أن يكون هذا التعلق مرتبطًا بحكم العقل، بل يكفي في هذا اعتقاد المخاطب.

إذن إيراد المعنى على صور مختلفة لا يتحقق إلا في الدلالات العقلية، حيث يكون الانتقال بين المعاني بسبب ما بينها من روابط كلزوم أحدهما للآخر بوجه من الوجوه، وعلى هذا تتفاوت الأساليب بحسب قدرة المبدع على نقل اللفظة من مجال (الوضع) إلى مجال آخر يعتمد على العقل الذي يمكنه إدراك تنوع المناسبة بحسب تنوع الموقف، ثم

بحسب وفاء الكلام بتمام المراد منه، ثم بحسب التداعي، أي ارتباط كل لفظة بما قبلها وما بعدها، فالانتقال الذهني المطرد لا يكف عن البحث وراء اللوازم بحيث لا يتوقف عن معنى إلا لينتقل إلى لازمه على ما تقتضيه حركة العقل، وقد يكون للعرف أثر في خلق هذه التلازمات عند افتقاد العلاقة العقلية حيث يؤدي هذا العرف إلى لزوم أمر بشيء، وعن طريقه تكون حركة الذهن من الأول إلى الثاني كالكرم بالنسبة لحاتم، فليس هناك تلازم عقلي بين الطرفين، ولكن ارتباط الكرم تكراريًا مع حاتم خلق علاقة عرفية ساعدت على إيجاد الحركة الذهنية في الانتقال من حاتم إلى الكرم .

وقد حدد ابن جني مفهوم اللغة بقوله: "أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم."[8]

ومفهوم كلمة (حد) يؤدي تبعًا إلى تصور وضع مسبق يتسع ليتصل باللغة في شموليتها، كما أن مفهوم (الأصوات المعبرة) يؤكد وجود تصور فكري سابق يهيئ لصاحبه قدرًا من رصد ما يحيط به من خلال تصوره المجرد، ولا شك أن التعامل المباشر مع المخزون اللغوي يضيف كثيرًا من الإدراك الذهني الذي يتصل بالتصور الفكري.

ولا شك أن عمليات الفكر المجردة تتحرك داخل مستويين، أحدهما يتصل بالحركة الداخلية للمعنى أي بالجانب غير المحسوس للصياغة، والآخر يتصل بالمستوى المحسوس، وكلاهما ينضويان تحت ما نسميه (بالنظم)، ولا يمكن الكشف عن هذا النظم إلا برصد الجزئيات وصولًا إلى الكليات، وكل ذلك يجب أن يتم وفقًا لقواعد محددة بعضها ينتمي إلى الجوانب النحوية، وبعضها الآخر ينتمي إلى الجوانب البلاغية، كما أن البعض الثالث ينتمي إلى الدراسة اللغوية على وجه العموم .

والإدراك اللغوي للدلالة يقتضي – بجانب القواعد التنظيمية – قدرات خاصة يكتسبها الفرد من التمرس بالحقول النقدية والأدبية، كما يكتسبها من التعامل المكثف مع

المستويات اللغوية المختلفة، وبهذا يمكنه أن يفرق بين ما هو فردي أو خاص، وبين ما هو عابر من التراكيب اللغوية.

وليس معنى هذا أن يعيش المحلل اللغوي داخل تصوراته الفكرية حيث تقوده إلى هياكل مثالية قد لا تتطابق مع الواقع، وهنا قد يجري هذا التطابق كرها، وبالتالي يصبح مجال الرفض أو القبول فسيحًا أمامه.

ذلك أن الاعتقاد المثالي يؤدي – بالضرورة – إلى القول بتوافق اللغة مع المكونات الوجودية، بحيث يكون الخروج عليها أمرًا مرفوضًا أو شاذًا، أو يرجع (للسهو والزلل)، أو يرجع (للضرورة).

(3)

ويمكن اعتبار نظرية النظم أكبر جهد بذل في العربية لإدخال النحو إلى مجال دراسة الدلالة، واعتباره وسيلة فعالة في نقل المعنى من المتكلم إلى المتلقي وخاصة في مجال الإبداع الأدبي.

لقد وصل إلى عبد القاهر الجرجاني جهد من سبقوه من اللغويين والنحاة في مجال التراكيب وربطها بقواعد النحو، وإبراز دورها الفعال في تعليق المفردات بعضها ببعض، وبرغم ما أصاب هذا الدور من *سوء* فهم أحيانًا استطاع الرجل أن يجود نظريته ثم يلحق التجريد بجوانب تطبيقية في كتابيه (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة).

ومن المعروف أن الاهتمام بالنحو قد نشأ في ظل البحث عن الصواب والخطأ في الأداء اللغوي عمومًا، والأداء الفني خصوصًا، ثم تطور هذا الاهتمام في محاولة لإعطاء بنية التركيب أهمية خاصة بعد أن مرت اللغة بأطوار نحوية استوعبت فيها بعض الثقافات الوافدة – خصوصًا في مجال المنطق وعلم الكلام – التي بسببها قام النحاة في

وجه المناطقة مؤكدين أن صناعتهم هي البحث عن المعنى بالدرجة الأولى، وليس الأمر مقصورًا على مجرد الاشتغال بأواخر الكلمات وتغيرها.

وهذا المناخ المعقد هو الذي هيأ لعبد القاهر أن يقدم نظريته في النظم بما فيها من اتصال بالكلام النفسي والكلام المنطوق من ناحية، وبما فيها من اتصال بالدراسات النحوية في صورتها الأخيرة من ناحية أخرى.

وقريب من هذا المناخ الجرجاني ظهر في الغرب عالم نحوي فذ هو تشومسكي الذي كان . أيضًا . نتاجًا لمناخ فكري وثقافي اتصل بكثير من القضايا السياسية واللغوية على نحو هيأ له تقديم نظرية ثورية في مجال الدراسات اللغوية التي أثرت تأثيرًا بالغًا في مجال الدرس الأدبي.

والنظرية في جوهرها لا يمكن أن تنفصل بحال عن آرائه السياسية، ومعتقداته الفكرية.

إن جوهر الإنسان لا بد أن يتمايز عما عداه مما يحيط به من عالم الحيوان، أو عالم الآلة، وهذا التمايز ضرورة يجب أن توضع في الحسبان في مجالات البحث العلمي بأنواعه المختلفة، كما يجب أن يكون لها اعتبارها من قبل السلطة الحاكمة في أي شكل من أشكالها، وربما كان هذا السبب في اهتمام تشومسكي بالدعوة إلى الاستعانة بالفلسفة وعلم النفس، ذلك أن تخصيب البحث اللغوي بهما سوف يساعد بشكل مباشر في تكوين النظرية اللغوية القائمة على فهم الطبيعة البشرية فهمًا علميًا دقيقًا.

والواقع أن الدراسة اللغوية في الولايات المتحدة الأميركية قد سارت موازية للأنثروبولوجيا، حيث اتجه علماؤها إلى دراسة بعض قبائل الهنود الحمر بأميركا، وهذا الاتجاه دفعهم إلى بعض الدراسات الوصفية للغات الأجنبية التي لم يعثروا لها على تراث مكتوب، فكان المنهج الوصفي وسيلتهم وغايتهم في الوقت نفسه.

ومنذ حوالي سنة ١٩٣٠ سيطر على التفكير اللغوي الأميركي اتجاه تزعمه (بلومفيلد)؛ حيث قدم كثيرًا من البحوث المتصلة بالمجالات اللغوية، وكان اعتماده منصبًا على القيام بعمليات وصفية دقيقة للغة، مخالفًا بذلك المذاهب الذهنية التي اعتمدت في تفسير وقائع اللغة على مبادئ العقل والإرادة والوعي.

وقد نظر بلومفيلد إلى اللغة على أنها مجرد سلوك بشري شبيه بما عداه من أصناف السلوك الأخرى.[9] ومن هنا ركز جهده في وضع الأساس الوصفي – على نحو ما فعل دي سوسير – كما بذل جهده في إخراج كل ما رآه غير صالح للوصف العلمي الدقيق، وإخراج كل المواد التي لا تقبل منطق الملاحظة المباشرة، وربما لهذا أخرج (المعنى) من مجال بحثه، واتجه مباشرة إلى (الفونولوجيا).

ولا شك أن بلومفيلد ومن تابعوه قد خصبوا الدراسات اللغوية وطوروها بما قدموه من لسانيات وصفية تستند إلى مناهج توزيعية، على أساس أن الوصف التوزيعي للأشكال اللغوية يمثل العلامات التي تتصل مباشرة بالصورة الصوتية.

وقد ظل منهج بلومفيلد سائدًا في مجال الفكر الأميركي برغم ما أصابه من تعديلات إلى أن ظهر تشومسكي رافضًا لهذا المنهج الذي لا يتحرك إلا على السطح اللغوي، والذي يصبح فيه الإنسان بمثابة آلة تحركها قوانين حتمية خاضعة لظروف محددة، فهذه العملية اللغوية ابتعدت عن إنسانية الإنسان، وأخضعته لتلك الحتمية الآلية الجامدة، تتصرف فيه من منطق المثير والاستجابة من خلال أنماط شكلية لم تستطع أن تقدم لنا إجابة حقيقية عن طبيعة التركيب النحوي في مستوياته المختلفة.

والاهتمامات النحوية – عند تشومسكي – لا تنفصل أبدًا عن موقفه الفكري من الإنسان وقدراته الذاتية؛ ولذا فإن نقطة الارتكاز عنده تتمثل في المظهر الإبداعي للغة من خلال الاستعمال، حيث تبرز قدرة الإنسان على خلق لغته كلما حاول التعبير عن نفسه، كما تبرز قدرته على القيام بكثير من الاستكشافات المتتالية للإمكانات اللغوية من خلال

استعمال الآخرين للغة، وبمعنى آخر فإن طبيعة المتكلم تمتلك نوعًا من النحو التوليدي الذي يهيئ لها امتلاك لغتها الخاصة، واتصال اهتمامات تشومسكي بقدرات الإنسان الذاتية يلتقي بالجذور العقلانية للقرنين السابع عشر والثامن عشر عند ديكارت ومن شايعه ممن فهموا اللغة على أنها نظام مغلق من العلاقات الدائمة. ومن هنا رفض تشومسكي الوصفية الخالصة، في مقابل انتقاد الوصفيين للتصورات العقلية في النحو التقليدي، ذلك أن المنهج – عنده – لا يفيد كثيرًا في فهم اللغة بوصفها مدخلًا أساسيًا لوصف الإنسان.

وعقلانية تشومسكي تبدو بجلاء في دراسته عن (اللغويات الديكارتية) الذي فصل فيها مفهومه عن إبداعية اللغة، وقدرة المتكلم على إبداع الجمل والعبارات حتى تلك التي لم يسبق له أن سمعها، فكل ما قدمه ديكارت – في منهجه العقلي عن الفارق الجوهري بين الإنسان والحيوان، واتصال ذلك بإبداعية اللغة كان المدخل لفكرة المستويات عند تشومسكي، العميق منها والسطحي.

والبنية العميقة بوصفها إفرازًا للمعنى تعكس أشكال الفكر الإنساني، ومن ثم لا بد من إدراك كيفية تحولها إلى السطح، وبعبارة أخرى نقول: إن النحو التحويلي يتحرك داخليًا من العمق إلى السطح، من خلال رصد القوانين التي تحقق هذا التحول.

يتضح إذن أن عبد القاهر وتشومسكي – في اتجاههما إلى النحو كانت لهما منطلقات فكرية مسبقة، وأن كلا منهما حاول خدمة هذه المنطلقات بالنظر في النحو من زاويته التي يراها معوانًا له في مهمته.

وبالنظر إلى المنحى الفكري الذي تحرك الجرجاني وفقًا له يتبين أن الرجل واجه إشكالية تبدو معقدة بعض الشيء، إذ كان أمامه مستويان عليه أن يتحرك بينهما، وأن يوفق بين متناقضاتهما، فهو بين كلام لفظي منطوق يمكن ملاحظته، ونشاط عقلي لا يمكن ملاحظته، أي إنه كان يسعى للجمع بين النقيضين .وبرغم أن الكلام الملفوظ لم

يكن يهمه في حد ذاته، فإنه كان الشيء الوحيد الذي يمكن ملاحظته، ومن هنا آثر الرجل توجيه دراسته إلى ما بين مفردات اللغة من علاقات بوصفها مجسدة للنشاط العقلي ومصورة له، وهذه العلاقات بدورها ليست سوى إمكانات النحو التركيبية التي تعطي الصياغة ملامحها الأساسية في الشعر أو في النثر، كما أنها هي التي تخلصها من فوضى الألفاظ وعفوية التعبير .وقد أطلق عبد القاهر على كل ذلك كلمة دقيقة هي (النظم).

والنظم في جوهره يتصل بالمعنى من حيث هو تصور للعلاقات النحوية، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السببية بين الفعل والمفعول لأجله، إلخ.

ثم تأتي المزية من وراء ذلك بحسب موقع الكلمات بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض.

نظر عبد القاهر في الكلمة المفردة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي يكون بها الكلام إخبارًا، وأمرًا، ونهيًا، واستخبارًا، وتعجبًا، فوجد أنها لا تؤدي معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة، وبناء لفظة على لفظة.[10]

ولا يتصور الرجل وجود تمايز في الدلالة بين اللفظتين، بحيث يمكن القول إن إحداهما أدل على معناها الذي وضعت له من صاحبتها. وذلك قول ينطبق على جميع اللغات، ومن ثم فالألفاظ ليست سوى رموز للمعاني المقررة، والإنسان يعرف مدلول اللفظ المفرد أولًا، ثم يعرف هذا اللفظ الذي يدل عليه ثانيًا. فالألفاظ سمات لمعانيها، ولذا لا يتصور أن تسبق الألفاظ معانيها، فذلك ضرب من المحال.[11]

ومنذ أن وضع النحاة مفاتيح نظرية النظم في يد عبد القاهر وهو يحاول جاهدًا البحث في فنية الصياغة والدلالة الناتجة منها، وفي هذه المحاولة ليس مستغربًا أن يكون

التركيز متمثلًا فيما يصير به الكلام كلامًا فنيًا، ومن ثم أصبحت أساسيات النظرية البحث في علاقات الكلمات المتجاورة أو المتباعدة عن طريق الروابط النحوية. ولا شك أن هذه الاشكال المتنوعة للعلاقات قد استأثرت منه باهتمامات مكثفة ومتابعات متنوعة، انتهت إلى ربط الصياغة بسياقات تعبيرية محددة، كالربط بين سياق الحذف والوقوف على الطلل مثلًا[12].

ومع أهمية العلاقات التركيبية، فإنها لا تمثل سوى مستوى من مستويات البحث الذي شغل عبد القاهر في (الدلائل والأسرار)، ذلك أننا نجد مستويات أخرى ترتبط فيها الصياغة بالسياق أحيانًا، وترتبط فيها بالدلالة الوضعية وانتهاكها أحيانًا أخرى. بحيث تصبح وحدات الدلالة المفردة نظامًا متسقًا في تركيب الجمل على مستوياتها المختلفة.

وبديهي أن هذه المستويات تتجاوز مفهوم الفصل التقليدي بين الشكل والمضمون، أو بعبارة أخرى بين الأسلوب ومحتواه، ذلك أن الأسلوب – عند عبد القاهر – ليس الإجماع كل ذلك، إذ "هو الضرب من النظم والطريقة فيه."[13]

ولكي ندرك خواص هذا الأسلوب علينا أن نقوم بتحليله دلاليًا وسياقيًا ونحويًا، بحيث يكون مناط الاهتمام سيطرة التحليل النحوي على ما يسبقه من تحليلات، لأن الشكل النهائي للصياغة لن يتحقق إلا بفضل التأليف بين المفردات على نظم مخصوص، من خلال الاحتمالات النحوية المتاحة أمام المتكلم.

وبهذا استطاع عبد القاهر أن يدرك بغيته في التوفيق بين الشكل المادي للصياغة والجانب العقلي للمعنى عن طريق الاستعانة بالنحو التقليدي مع العمل على تحويله إلى إمكانات إبداعية بالنظر في الصورة النحوية الظاهرة ومسبباتها الدلالية. فالفاعل ليس فاعلًا لأنه مرفوع وقع بعد فعل، بل لأنه قام بالفعل، والمفعول مفعولًا لوقوع الفعل عليه، وهكذا لم يكن اهتمام عبد القاهر بالناحية الوصفية إلا وسيلة لإدراك الجانب العقلي في الصياغة وهذا المنطلق الفكري لعبد القاهر يكاد يتشابه مع المنطلق الفكري لتشومسكي

فيما بعد، حيث رفض الأخير المنهج الوصفي في النحو لقصوره عن إدراك الجوانب الإنسانية في اللغة، عندما ركز على الواقع اللغوي وحده من خلال التعامل بين أفراد الجماعات اللغوية، مع إغفال الجانب الخفي الذي يتحرك وراء المظهر المادي للكلام.

وقد كان هَمُّ تشومسكي موجهًا إلى ربط اللغة بالجانب العقلي، في محاولة توفيقية لحل الإشكال نفسه الذي سبق أن واجه عبد القاهر، وقد تبلور جهد كل منهما في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده العقلية، بحيث أصبحت هذه الإمكانات أشبه شيء بصندوق مغلق له مدخل ومخرج تدخل فيه المفردات وتتفاعل ثم تخرج على الصورة التأليفية الجديدة، ونحن لا نلمس سوى المظهر المادي للعملية، أما الجانب العقلي فهو خفي داخل الصندوق، وقد كان تصور كل من الرجلين مقدِمةً لنظرية أفاد منها من تابعهما.

ولا شك أن تشومسكي قد مدّ مجال بحوثه إلى مستويات صوتية ودلالية، وهي مستويات اقترب منها عبد القاهر لكنه لم يعطها ما تستحق، ذلك أن اتجاهه كان اهتمامًا بالناحية النظمية بالدرجة الأولى، على نحو جعل مقارناته التطبيقية والنظرية مركزة على التراكيب الجزئية للصياغة، وكيفية ارتباط تكوينها الجمالي بالشكل الخارجي، مع إدراكه للفارق الدقيق بين مكونات الصياغة الأدبية – بعد دخول النحو عليها – والصياغة المألوفة التي تأتي وما يتفق، دون توفر أية نية جمالية وراءها.

إن دخول النحو قد حقق الهدف النظمي دون إغفال للجوانب الدلالية، بل إن غياب التركيب النحوي يؤدي بالضرورة إلى فقدان الجوانب الدلالية، حيث تصبح الألفاظ أشتاتًا مبعثرة لا تمثل أي قيمة دلالية في حين أنها في الوضع الأول كونت نسقًا إبداعيًا.

وربما كان هذا الإدراك الدقيق لدى الجرجاني هو الذي أتاح له أن يجمد مفهومه للتركيب النحوي إلى مجال التفرقة بين الأداء الفني في الشعر، والأداء الفني في النثر، من حيث كان لكل منهما طبيعة نحوية متميزة، أو لنقل بعبارة أخرى: منطقة نحوية أثيرة

يتحرك فيها. وإزاء ما اعتبرنا الأداء القرآني نظمًا قائمًا بذاته، فإن لنا أن نقول بأن الصياغة الشعرية بنحوها المتميز تمثل قمة الأداء الفني بخصوصيتها في الصياغة، وإمكاناتها الدلالية الوفيرة، وطبيعتها التصويرية، هذا فضلًا عما يغلف كل ذلك من إيقاع موسيقي يؤكد حقيقة التميز والتفرد.

والحق أن عبد القاهر وتشومسكي قد انطلقا من مستوى التقعيد النحوي، غير أن الثاني رأى الدراسات التي اتصلت بهذا المستوى قد اقتصرت على تجميع قدر كبير من الملاحظات، واستخلاص ما يترتب عليها من نتائج دون أن تتجاوز هذه المرحلة الأولية إلى عملية التفسير؛ ولذا قدم دراسته الكيفية التي انتقلت بالدراسة النحوية من مرحلتها الوصفية إلى المرحلة النظرية التفسيرية، هذا في حين كان يرى عبد القاهر في التجريدات النحوية وسيلة كيفية يستعان بها على تفتيق الدلالة من اللفظ، وصولًا إلى إبراز الغرض الأعم من التركيب بالوسيلة نفسها أيضًا، بل إن هذه الوسيلة الكيفية يمكن اتخاذها أداة نقدية لبيان أوجه النقص أو الكمال في الصياغة.[14]

ولم يقف الأمر بعبد القاهر عند هذا الحد؛ إذ نجده يربط الإمكانات النحوية بحركة اللغة وتطورها من مرحلة المواضعة الاتفاقية إلى مرحلة الانتهاك الذي يصيب دلالة الكلمات، فالمبدع يتعامل مع لغة تمثل كلماتها نوعًا من الرمز الإشاري الذي يمكن تجاوزه في الاستعمال المجازي، مع ملاحظة طابع الانسجام الذي يجب أن يغلف كل ذلك، فتجميع عناصر الكلمات المفردة لا بد أن يتسم بالتآلف من حيث الصوت، ومن حيث الدلالة، ومن حيث التركيب ليأخذ صورة النظم الكامل. وبهذا نتمكن كيفيًا من متابعة هذا الانسجام والتآلف، ومقارنة امتداده داخل جملة معينة، بامتداده داخل جملة أخرى من خلال المستويات السابقة.

فالنظم – على هذا – لا ينبع من خارج التركيب، بل من داخله، ومهمة الدارس هي كشف هذا الامتداد الداخلي وأثره في خلق العلاقات بين المفردات، ومراقبة

التفاعل النحوي داخل الجملة هو الذي يقدم لنا الدلالة الفنية. وعلينا التنبه إلى ما يرمي إليه عبد القاهر بالنسبة لإمكانات النحو التي تشكل الصياغة، ذلك أنه من الصعب رصد قوانينها من خلال تحليل عمل معين، أو تركيب أدبي محدد، ومن هنا يكون الرجوع إلى مصدرها الأول، وهو النحو التقعيدي.

وبالرغم من إقرارنا ببراعة عبد القاهر في تحليلاته الأسلوبية فإن ما قدمه ليس سوى مجموعة من الأوصاف الجيدة للنصوص التي قام بتحليلها، وهي أوصاف يمكن أن تعد –على نحو من الأنحاء – تفسيرًا جماليًا. ومعنى هذا أن طرق الصياغة يمكن أن تقدم قيمًا تعبيرية في عمل ما، وقد تضيع هذه القيم في عمل آخر، والأمر في نهايته يعود إلى إمكانات النحو وما يتصل بها من قصد جمالي.

أما تشومسكي فقد اتجه إلى اختيار الإمكانات المتاحة من وراء القواعد النحوية دون القول بوجود صواب مطلق في خاصية نحوية معينة، وإنما يمكن في هذا المجال الموازنة بين الأصح والأفضل، ومن هنا قدم عدة وسائل للتحول النحوي ليطبق عليها هذا المبدأ، مع ملاحظة أن الكثير من هذه التحولات ذو طابع اختياري، بمعنى أن التركيب الواحد، يمكن تحويله إلى عدة تراكيب في المستوى السطحي، لكنها تعني في النهاية الشيء نفسه المعني بالتركيب الأول. وهذا يتيح البدائل الأسلوبية التي يوقع الأديب عليها اختياره، ويلاحظ أن التركيب المحول يحتفظ – غالبًا – بعلاقاته التركيبية التي كانت قائمة في التركيب الأول. ومن هنا يمكن تفسير كيفية توالد التراكيب والكشف عن علاقاتها، ومدى الاختلاف والاتفاق الحادث في خواصها. ومعنى هذا أنه يمكن امتلاك القدرة على تفسير القواعد اللغوية التي تتحكم في إصدار الكلام .وكما اهتم دي سوسير بالتفرقة بين اللغة والكلام، اهتم تشومسكي بالتفرقة بين (الكفاءة) أو القدرة اللغوية، و(الأداء) أو الإنجاز اللغوي.

فالكفاءة تتأتى بامتلاك المتكلم للوسائل التي تمكنه من التعبير عن نفسه، في حين يتمثل الأداء في التحقق الفعلي للقدرة اللغوية، مع ملاحظة دخول (الحدس) في نطاق المصطلح الأول، بحيث يتيح للمتكلم إدراك تكوين الجملة في لغته التي يتكلم بها ودراسة الأداء من خلال بنية السطح هو الذي يقدم التفسير الصوتي للغة، في حين تقدم دراسة الكفاءة – من خلال البنية العميقة – التفسير الدلالي لها.

وتبدو نظرية تشومسكي في حقيقتها عملية استنباط للنحو من المنطق، واستخلاص اللغة من العقل، وما دامت البنية السطحية قد استمدت قوامها من البنية العميقة، فلا بد للعالم اللغوي أن يركز جهده عليها بوصفها ممثلة للشروط الأولية لتعلم اللغة، خصوصًا إذا أدركنا أن القدرة اللغوية شيء فطري أولى لدى الإنسان.[15]

وإذا عدنا إلى عبد القاهر وجدناه كذلك يتحرك نحويًّا من خلال مستويين:

الأول: هو البناء العقلي الباطني، **والثاني:** هو البناء اللفظي الملموس، ذلك أن النظم ليس شيئًا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولًا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك.[16]

وإذا كانت عملية إدراك المعنى تبدأ من المستوى الباطني، فإن عملية التأويل الدلالي تبدأ من المستوى الظاهري.

ويمكن إدراك التأويل الدلالي من خلال المستوى اللفظي المحسوس بالتركيز على العلاقات النحوية بين مفرداته، وبين المستويين تبادل في العطاء يأخذ طبيعة جبرية. لأن التغير في المستوى العقلي الباطني يتبعه بالضرورة تغير في الشكل الخارجي للصياغة، وعلى هذا فإن المتكلم يستغل أنواع الاحتمالات النحوية الممكنة عقلًا في خلق أنماط تركيبية ترتبط به وتدل عليه؛ وبهذا يتميز مبدع عن آخر بقدرته على إيقاع اختياره على بعض الإمكانات دون بعضها الآخر، أو لنقل تفضيل بعضها على بعض.

ويمكن تبيّن عدة ملامح تجعل مفهوم النظم الجرجاني صالحًا لإدراك الحقيقة الجمالية في الصياغة الأدبية، ذلك أن معظم الإمكانات النحوية ذات طبيعة اختيارية، تهيئ للمبدع أن يقدم المعنى بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، والزيادة والنقصان، وهي أمور تتجسد على مستوى الصياغة المحسوسة بالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير... إلخ. ولذا كانت الإمكانات النحوية مهيأة لكثير من الدلالات، وإن رجعت في الأصل إلى الكلام النفسي.

ومن المؤكد إدراك عبد القاهر لعنصري الثبات والتغير في الصياغة بإرجاعهما إلى مصدرهما من الطاقات اللغوية، وهذه الطاقات تتمثل فيها مجموعة من العناصر النحوية لا يمكن إسقاطها في الظاهر أو التقدير، كالفاعل، والمبتدأ... إلخ. في حين تأتي طبيعة التغير من تحريك هذه العناصر من أماكنها، أو بمعنى آخر من رتبها التي هي لها في الواقع النحوي، أو من إضافة أدوات معينة إليها، أو إسقاطها شكلًا مع بقائها في التقدير؛ لذا فإن التركيب عنده يصبح له جانبان: العلاقة الأصلية، والعلاقة الجديدة التي أضفاها الاستعمال.

وعلى هذا يمكن القول إن النظم يقوم على أساس توصيف التعبيرات الواقعة بالفعل، كما يقوم على أساس تحديد العوامل العميقة التي تتحكم فيها، أي أنه يقدم أساسًا أوليًّا لتحليل الجملة أسلوبيًّا من خلال طرحه للعلاقة بين الصياغة اللفظية والأداء النفسي المسيطر عليها.

وهذا التوصيف لا تكفي فيه الأحكام المطلقة، أو القول المرسل، بل لا بد من التحرك مع الصياغة جزئيًّا، وتحليل الخصائص التي تعرض في نظم الكلام واحدة واحدة، بحيث يقودنا هذا التحليل إلى المفهوم العام من الصياغة، حتى يبدو الأمر في نهايته وكأننا أمام حلقة مفرغة لا تقبل التقسيم.[17]

ولعلنا نلحظ أن مفهوم النحو الجرجاني يأخذ شكلًا عقليًّا –كما هو عند تشومسكي– وليس مجرد وسيلة اتصال تستعين بها اللغة في أداء وظيفتها الأساسية، وهذا الشكل العقلي هو الذي أتاح إمكان رصد الطاقات النحوية الفعالة ولوجًا إلى القيمة الحقيقية لعملية التوالد الجملي عند الرجلين، وإن كان تشومسكي قد بدأ بالجملة وصولًا إلى المفرد، في حين بدأ عبد القاهر بالمفرد وصولًا إلى الجملة.

كذلك نلحظ أن هذا الإدراك العقلي الممثل للمستوى العميق عند عبد القاهر يقابل مستوى البنية العميقة عند تشومسكي، من حيث كان الأول مدركًا بلا شك التكوين المثالي للغة الذي يتأتى من خلال المواضعة، غير أنه أخلى هذا المستوى من أية مزية أو فضيلة، وإنما تأتى المزيّة من انعكاس هذا المستوى على العلاقات التي تنشأ بين المفردات في تكوين الجملة النحوية، فالمزيّة لا يمكن أن تكون في الكلام من أجل اللغة والعلم بأوضاعها وما أراده الواضع فيها؛ لأن ذلك معناه ألّا تجب المزيّة بالفصل وترك العطف، إلى آخر ما هو هيئة يحدثها التأليف ويقتضيها الغرض المقصود.[18]

إذن تأتي المزية نتاجًا طبيعيًّا لعملية التحول من البنية المثالية إلى البنية الواقعية التي يحدثها التأليف.

وقريب من هذا إدراك تشومسكي للبنية العميقة بوصفها المستوى الكامل الذي يتجاوز انحرافات البنية السطحية، ويعود بها إلى مثاليتها الواقعية.

ومن خلال المستوى المثالي – المعبر عنه بأوضاع اللغة – يتناول الجرجاني مقولة الانحراف عن الأداء المألوف المتمثل في (التجوز) ويقدم تفرقة دلالية لها أهميتها، حيث يلحظ وجود نمط دلالي أولى في المستوى المستقيم أطلق عليه (المعنى)، ثم نمط دلالي مولد عنه في المستوى المنحرف، أطلق عليه معنى المعنى، والنمط الأخير يستمد قوامه من ركيزتين تتصل إحداهما بالصياغة اللفظية، والأخرى بحركة العقل وقدرته الاستنباطية.[19]

وتستمر حركة الجرجاني مع الأنظمة العميقة من خلال (العدول) عن الاستعمال المألوف أيضًا بوصفه ظاهرة تقوم على التقدير، وتتصل بأنساق تعبيرية محددة كالتقديم، والتأخير، والحذف، والذكر.

ويكاد عبد القاهر وتشومسكي يتفقان على أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية – أتيحت له عن طريق النحو – تسمح بتوليد عبارات لانهائية؛ ذلك أن معاني النحو – عند عبد القاهر – تقوم على فروق ووجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادًا بعدها، وكلها من إبداع صاحب اللغة، الذي يتوخى معاني النحو فيما يقول.[20]

وبالمثل رأى تشومسكي أن المنهج الرياضي الذي يؤكد ميكانيكية التركيب يساعد على وجود أنماط لانهائية، وليست المسألة مجرد تلاحم بين الصيغ، أو رصّ كلمات، وإنما يجب أن نضع في الاعتبار دائمًا الصلات المعقدة، متجاورة كانت أم غير متجاورة.

وعلى ذلك نرى أنه منذ أن وضع النحاة مفاتيح نظرية النظم في يد عبد القاهر وهو مشغول ببنية الصياغة؛ ولذا لم يكن غريبًا أن يركز على ما يصير به الكلام كلامًا فنيًّا، ومن ثم أصبحت أساسات نظرية البحث في علاقات الكلمات المتجاورة أو المتباعدة عن طريق الروابط النحوية، وقد استأثر منه كل ذلك باهتمامات مكثفة، ومتباعات متنوعة، انتهت إلى ربط الصياغة بسياقات تعبيرية عدة.

ولم يكن اهتمام عبد القاهر بالنواحي الوصفية إلا وسيلة لإدراك الجانب العقلي في الصياغة، وهذا المنطلق الفكري يكاد يتشابه مع المنطلق الفكري لتشومسكي فيما بعد، حيث رفض الأخير المنهج الوصفي في النحو لقصوره عن إدراك الجوانب الإنسانية في اللغة عندما ركز على الواقع اللغوي وحده من خلال التعامل مع أفراد الجماعات اللغوية، مع إغفال الجانب الخفي الذي يتحرك وراء المظهر المادي للكلام، وقد كان تصور كل من الرجلين مقدمة لنظرية أفاد منها من تابعهما.

الهوامش

1- علم الدلالة – د .أحمد مختار عمر – دار العروبة للنشر والتوزيع بالكويت الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢، ص١١،١٢.

2- انظر: اللغة والدلالة: ٥٦، ٥٧.

3- انظر: المدخل في النقد الأدبي: 63 – 65.

4 – انظر: علم الدلالة: ١٣، ١٤

5 – نظرية الأدب: ١٥٩، ١٦٠.

6 – انظر: مفتاح العلوم: ٧٤.

7 – السابق: ١٤٠.

8 – الخصائص: 1/ 33

9 – انظر: مشكلة البنية: ٥٩ .

10 – دلائل الإعجاز: ٨٧.

11 – السابق: ٣٧٩.

12 – السابق: ١٧٠.

13 – السابق: ٤١٨.

14 – السابق: ٧٥.

15 – مشكلة البنية: ٧٥، ٧٦.

16 – دلائل الإعجاز: ٤٠٧.

17 – دلائل الإعجاز: ٣٧٧

18 – السابق: ٢٥٢

19 – السابق: ٢٦٢، ٢٦٣.

20 – السابق: ١٢٧.

المصادر والمراجع

– الأدب وفنونه – د. عز الدين إسماعيل – دار الفكر العربي – الطبعة السابعة سنة ١٩٧٨.

– أسرار البلاغة – عبد القاهر الجرجاني – دار المعرفة – لبنان سنة ١٩٧٨.

– الأسلوب والأسلوبية – عبد السلام المسدي – الدار العربية للكتاب – ليبيا – تونس سنة ١٩٧٧.

– إعجاز القرآن – الباقلاني – تحقيق السيد أحمد صقر – المعارف بمصر سنة ١٩٦٣.

– إعجاز القرآن – الرماني – ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر – تحقيق محمد خلف الله ود. محمد زغلول سلام – المعارف بمصر سنة ١٩٦٨.

– البرهان في علوم القرآن – الزركشي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعرفة بلبنان – الطبعة الثانية سنة ١٩٧٢.

– البيان والتبيين – الجاحظ – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة سنة ١٩٤٨.

– التركيب اللغوي للأدب – د. لطفي عبد البديع – النهضة المصرية سنة ١٩٧٠.

– جدلية الإفراد والتركيب – – د. محمد عبد المطلب – الحرية الحديثة سنة ١٩٨٤.

– الحروف – الفارابي – تحقيق محسن مهدي – دار المشرق – بيروت سنة ١٩٦٩.

– الخصائص – ابن جني – تحقيق محمد علي النجار – عالم الكتب – بيروت سنة ١٩٨٣.

– دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي – القاهرة سنة ١٩٦٩.

– دلالة الألفاظ – د. إبراهيم أنيس – الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٦.
– سر الفصاحة – ابن سنان الخفاجي – شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي – مكتبة صبيح بمصر.
– شرح ابن عقيل – ابن عقيل – مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٤ هـ.
– الصاحبي – ابن فارس – تحقيق السيد أحمد صقر – إحياء الكتب العربية سنة ١٩٧٧.
– صبح الأعشى – القلقشندي – دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٨.
– ضرائر الشعر – ابن عصفور – تحقيق السيد إبراهيم محمد – الأندلس – لبنان – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٢.
– الطراز – يحيى العلوي – المقتطف بمصر سنة ١٩١٤.
– علم الدلالة – د. أحمد مختار عمر – دار العروبة للنشر والتوزيع – الكويت – الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢.
– العمدة – ابن رشيق – أمين هندية بمصر – الطبعة الأولى سنة ١٩٢٥
– الفروق اللغوية – أبو هلال العسكري – تحقيق حسام الدين القدسي – دار الكتب العلمية – لبنان سنة ١٩٨١.
– فصول – المجلد الخامس – العدد الأول (أكتوبر نوفمبر ديسمبر) سنة ١٩٨٤
– كتاب الشفاء – ابن سينا – مطبعة التراث العربي الإسلامي – باريس سنة ١٩٨٢.
– لسان العرب – ابن منظور – طبعة دار المعارف.
– العلامة والعلامية – د. محمد عبد المطلب – الوطن العربي للنشر والتوزيع – القاهرة – بيروت– الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨.

– اللغة بين العقل والمغامرة – د. مصطفى مندور – منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧٤.

– اللغة بين المعيارية والوصفية – د. تمام حسان – دار الثقافة – الدار البيضاء سنة ١٩٨٠.

– اللغة العربية معناها ومبناها – د. تمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٩.

– اللغة والدلالة – عدنان بن ذريل – منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق سنة ١٩٨١.

– المثل السائر – ابن الأثير – تحقيق الدكتور أحمد الحوفي – والدكتور بدوي طبانة – نهضة مصر.

– المدخل في النقد الأدبي – نجيب فايق أندراوس – الأنجلو المصرية سنة ١٩٧٤.

– المخصص – ابن سيدة – تحقيق لجنة إحياء التراث العربي – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

– مشكلة البنية – د. زكريا إبراهيم – مكتبة مصر.

– مفتاح العلوم – السكاكي – دار الكتب العلمية – بيروت.

– من زاوية فلسفية – د. زكي نجيب محمود – دار الشروق – الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٢.

– مواهب الفتاح – ابن يعقوب المغربي – ضمن كتاب شروح التلخيص – عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٣٧.

– النحو العربي والدرس الحديث – د. عبده الراجحي – دار نشر الثقافة سنة ١٩٧٧.

– نظريات في اللغة – أنيس فريحة – دار الكتاب اللبناني – بيروت سنة ١٩٧٣.

– نظرية الأدب – رينيه ويليك، أوستن وارين – ترجمة محيي الدين صبحي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الثانية سنة ١٩٨١.

– نظرية البنائية في النقد الأدبي – د. صلاح فضل – الأنجلو المصرية – الطبعة الثانية سنة ١٩٨٠.

– النقد والحداثة – د. عبد السلام المسدي – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت سنة ١٩٨٣.

– نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز – فخر الدين الرازي – الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٣١٧ هـ.

– هذا العصر وثقافته – د. زكي نجيب محمود – دار الشروق – الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠.

– الوساطة بين المتنبي وخصومه – عبد العزيز الجرجاني – تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي – عيسى الحلبي سنة ١٩٦٩.